مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث
ENKI FOUNDATION FOR STUDIES AND RESEARCH

مقـال بحثـي

المضائق المترابطة والسيادة البحرية

قراءة معاصرة في نظرية ماهان ومضيق هرمز

الباحثة علياء حميد خيون

برنامج الدكتوراه / قسم الاستراتيجية — جامعة النهرين

سلسلة إصدارات شبكة إنكي للبحث العلمي

آب ٢٠٢٦

بغداد • إصدارات مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث/ **معرف المؤسسة الرقمي ARKS 42417**

البحر ليس عائقاً يفصل بين الدول،

بل طريق واسع يربط بين شعوب العالم

— من أطروحة ألفرد ثاير ماهان، «تأثير القوة البحرية في التاريخ» (1890)

خلاصة المقال

- تعيد الورقة قراءة نظرية القوة البحرية لألفرد ثاير ماهان (1890) وتختبر قدرتها التفسيرية في بيئة دولية تغيّرت فيها أدوات القوة من الأساطيل التقليدية إلى الصواريخ الدقيقة والمسيّرات والحرب السيبرانية والفواعل من غير الدول.
- مضيق هرمز «الشريان الأبهر» لاقتصاد العالم: يمر عبره نحو خُمس استهلاك النفط العالمي يومياً، وضيق ممراته الملاحية يجعله نقطة اختناق قابلة للتعطيل والتهديد، حتى إذا كان إغلاقه الكامل مكلفاً ومعقداً.
- تجاوزت الأهمية المعاصرة للبحر حركة السفن إلى الكابلات الضوئية البحرية؛ فتهديد الممرات بات يطال البيانات والأسواق وسلاسل الخدمات الرقمية — وهو بُعد لم يكن حاضراً في عصر ماهان.
- أطروحة «المضائق المترابطة»: ربطت الفواعل من غير الدول — الحوثيون بدعم إيراني — أمن هرمز بأمن باب المندب والبحر الأحمر، بما يمنح محوراً واحداً قدرة ضغط على أكثر من ممر بحري في آنٍ واحد.
- النتيجة: عناصر ماهان الستة لم تفقد قيمتها لكنها تعمل بأدوات جديدة — «الكثافة التكنولوجية» بدل الكثافة السكانية، و«السيطرة العقدية» بدل المعركة البحرية الفاصلة — ويبقى جوهر الأطروحة قائماً بصيغة محدّثة.

المقدمة

تُعد الفلسفة الجيوسياسية مجالاً فكرياً تتجدد أهميته مع كل تحول في موازين القوى الدولية. ومن بين النظريات التي صمدت أمام اختبار الزمن، تبرز نظرية القوة البحرية للمفكر والاستراتيجي الأمريكي ألفرد ثاير ماهان، التي صاغها في نهاية القرن التاسع عشر في كتابه الكلاسيكي «تأثير القوة البحرية في التاريخ». وقد جادل ماهان بأن السيطرة على البحار والممرات المائية تمثل مدخلاً رئيسياً للهيمنة العالمية والازدهار الاقتصادي (ماهان، 1890، ص. 25).

وفي العصر الحديث، يبرز مضيق هرمز كأحد أكثر الممرات المائية حرجاً وحساسية في الجغرافيا السياسية العالمية، إذ أصبح جزءاً من معادلة أمنية دولية بالغة التعقيد تضم فواعل من الدول ومن غير الدول، وتكنولوجيا عسكرية ورقمية لم تكن حاضرة في نظرية ماهان الكلاسيكية. لذلك لا يهدف إسقاط مفاهيم ماهان على مضيق هرمز إلى استعادة نظرية تاريخية فحسب، بل إلى اختبار قدرتها التفسيرية في فهم صراع القوى في منطقة الخليج، وأثره في أمن الطاقة العالمي، وسلاسل التوريد، والبنية الرقمية العابرة للبحار. ومن هنا تسعى هذه المقالة البحثية إلى تقديم قراءة معمقة لنظرية ماهان، ثم إعادة تفكيكها وتطبيقها على الواقع المعاصر لمضيق هرمز.

تتمثل الإشكالية المركزية لهذه الدراسة في السؤال الآتي: إلى أي مدى ما تزال نظرية ماهان البحرية قادرة على تفسير الصراع الاستراتيجي حول مضيق هرمز في بيئة دولية تغيّرت فيها أدوات القوة من الأساطيل التقليدية إلى الصواريخ الدقيقة، والمسيّرات، والحرب السيبرانية، والفواعل من غير الدول؟ وتنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن جوهر أطروحة ماهان ما زال صالحاً، لكن أدوات تطبيقها ومؤشرات قياسها تحتاج إلى إعادة تأويل في ضوء التحولات التقنية والعملياتية

انطلق ماهان من فرضية أساسية مفادها أن البحر ليس عائقاً يفصل بين الدول، بل طريق واسع يربط بين شعوب العالم ويتيح التبادل التجاري على نطاق كبير. واعتبر أن التجارة البحرية هي عصب

الثروة الوطنية، وأن حماية هذه التجارة تتطلب قوة بحرية قادرة على تأمين خطوط المواصلات البحرية، وردع الخصوم، وتحقيق ما سماه «السيادة على البحر» عبر التفوق في الأساطيل والقواعد البحرية وشبكات الدعم اللوجستي (ماهان، 1890).

وقد حدد ماهان ستة عناصر أساسية تحدد مدى قدرة الدولة على أن تصبح قوة بحرية عظمى:

١ **الموقع الجغرافي:** هل تملك الدولة ساحلاً منفتحاً على البحار الكبرى؟ وهل تملك خطوط مواصلات بحرية سهلة الدفاع؟

٢ **التشكيل الطبيعي (المظهر الفيزيائي):** ويقصد به طبيعة السواحل، ووجود الموانئ العميقة والصالحة للملاحة والتحصين.

٣ **امتداد الأراضي (مساحة الساحل):** طول السواحل مقارنة بعدد السكان، فالسواحل الطويلة بلا حماية قد تصبح نقطة ضعف.

٤ **حجم السكان:** قدرة الدولة على تجنيد وتدريب أعداد كافية من البحارة والعمال لدعم الأساطيل البحرية والتجارية.

٥ **الطباع القومية (السمات الوطنية):** مدى ميل الشعب للتجارة والملاحة والمغامرة البحرية بدلاً من الانكفاء الداخلي.

٦ **طبيعة المؤسسات السياسية (توجه الحكومة):** مدى وعي القيادة السياسية بأهمية القوة البحرية واستعدادها للاستثمار في بناء الأساطيل والقواعد البحرية وحمايتها.

يمثل الانتقال من عرض نظرية ماهان إلى دراسة مضيق هرمز انتقالاً من الإطار النظري العام إلى حالة تطبيقية شديدة الخصوصية. فالمضيق لا يختبر فقط قدرة الدولة على السيطرة البحرية، بل يكشف أيضاً حدود النظرية حين تواجه جغرافيا ضيقة، وتهديدات غير متماثلة، واعتماداً عالمياً

كثيفاً على الطاقة والبيانات. وبذلك يصبح مضيق هرمز نموذجاً مناسباً لإعادة قياس عناصر القوة البحرية لا بوصفها مفاهيم جامدة، بل بوصفها أدوات تحليل قابلة للتكيّف مع التحولات المعاصرة.

ثانياً: الأهمية الجيواستراتيجية والجيو اقتصادية لمضيق هرمز

يقع مضيق هرمز في منطقة فصل ووصل بالغة الحساسية، حيث يفصل بين شبه الجزيرة العربية وإيران، ويربط الخليج ببحر عمان والمحيط الهندي. من منظور جيوسياسي معاصر، يمثل المضيق الشريان الأبهر لاقتصاد العالم، كما تؤكد الدراسات الحديثة أن نقاط الاختناق الاستراتيجية تتحول إلى مصادر نفوذ وتفوق جيوسياسي عندما يمتلك الفاعل القدرة على التأثير في أمن المرور أو في إدراك التهديد داخلها (سادات، 2026).

١ **شريان الطاقة العالمي:** يمر عبر المضيق ما يقرب من خُمس استهلاك النفط العالمي يومياً (نحو 20–21 مليون برميل)، بالإضافة إلى كميات هائلة من الغاز الطبيعي المسال (خاصة من قطر).

٢ **نقطة اختناق استراتيجية:** يتميز المضيق بضيق ممراته الملاحية الصالحة للسفن الكبيرة، إذ تُنظم حركة السفن عبر قنوات محدودة للدخول والخروج تفصل بينها مسافات أمان، الأمر الذي يجعله عرضة للتعطيل أو التهديد في حالات التصعيد العسكري، حتى إذا كان إغلاقه الكامل مكلفاً ومعقداً سياسياً واقتصادياً.

٣ **الاعتماد المتبادل المعقد:** تعتمد القوى الصناعية الكبرى في آسيا (الصين، اليابان، كوريا الجنوبية، الهند) بشكل شبه مطلق على النفط المار عبر هذا المضيق، مما يجعله محوراً لاهتمام القوى الدولية الكبرى وليس فقط الدول المشاطئة له.

تُظهر هذه المعطيات أن مضيق هرمز لا يمثل مجرد ممر جغرافي ضيق، بل عقدة استراتيجية تتقاطع فيها ثلاث مستويات من القوة: الطاقة، والتجارة، والأمن العسكري. ومن ثم فإن أي قراءة ماهانية للمضيق يجب ألا تكتفي بالسؤال عن من يملك الأسطول الأقوى، بل يجب أن تسأل أيضاً من يملك

القدرة على تعطيل التدفقات، وحماية البنية التحتية، وإدارة التصعيد في بيئة شديدة الترابط (سادات، 2026).

ثالثاً: من التجارة الكلاسيكية إلى الكابلات الضوئية

في حين ركّز ماهان على الأهمية الكلاسيكية للبحر بوصفه مجالاً لحركة السفن والتجارة ونقل السلع، فإن الأهمية المعاصرة للمجال البحري باتت تتداخل فيها أبعاد تكنولوجية واقتصادية بالغة الحساسية، من أبرزها الكابلات الضوئية البحرية. فجزء كبير من تدفقات البيانات والإنترنت والاتصالات المالية الدولية يمر عبر كابلات ممتدة في قيعان البحار والمضائق، الأمر الذي يجعل البحر بنية تحتية رقمية لا تقل أهمية عن كونه طريقاً للسفن النفطية والتجارية. وبهذا المعنى، فإن تهديد الممرات البحرية لا يقتصر على خنق إمدادات الطاقة، بل قد يمتد إلى تعطيل الاتصالات والأسواق وسلاسل الخدمات الرقمية، وهو بعد لم يكن حاضراً في عصر ماهان.

رابعاً: أطروحة «المضائق المترابطة»: ربط هرمز بالبحر الأحمر عبر الفواعل من غير الدول

> ◆ **مفهوم مركزي: المضائق المترابطة**
>
> يقصد به أن الممرات المائية الحيوية، مثل مضيق هرمز وباب المندب والبحر الأحمر، لم تعد تُقرأ بوصفها مسارح جيوسياسية منفصلة تماماً، بل بوصفها حلقات ضمن شبكة بحرية واحدة تتأثر فيها حركة التجارة والطاقة والأمن الإقليمي بتطورات متزامنة أو متبادلة التأثير.

شهدت البيئة الأمنية البحرية المعاصرة بروز هذا النمط، وتنسجم هذه القراءة مع طرح «السيطرة العقدية» الذي يرى أن التحكم في العقد البحرية الحيوية بات يضاهي، بل قد يتجاوز أحياناً، أهمية التفوق البحري التقليدي (Domini, 2026).

تحقق هذا الترابط بدرجة كبيرة من خلال الفواعل من غير الدول، ولا سيما الحوثيين في اليمن. فمع الدعم اللوجستي والعسكري والتكنولوجي الذي تقدمه إيران، بوصفها دولة ذات قدرات اقليمية، استطاع الحوثيون ربط أمن مضيق هرمز بأمن البحر الأحمر وباب المندب. وبذلك بات أي تصعيد استراتيجي في الخليج قابلاً لأن ينعكس على أمن الملاحة في البحر الأحمر، بما يمنح هذا المحور قدرة على الضغط على التجارة الدولية وسلاسل التوريد عبر أكثر من ممر بحري في الوقت نفسه، وهو ما يربك المقاربات الكلاسيكية التي كانت تدرس كل مضيق كحالة جغرافية مستقلة.

خامساً: إسقاط عناصر ماهان الستة على واقع مضيق هرمز في القرن الحادي والعشرين

في ظل الثورة التكنولوجية، والذكاء الاصطناعي، والمسيّرات البحرية والجوية، يثور تساؤل جوهري: هل ما زالت عناصر ماهان الستة قادرة على تفسير القوة البحرية في القرن الحادي والعشرين؟ تكشف القراءة المعاصرة أنها لم تفقد قيمتها بالكامل، لكنها لم تعد تعمل بالمعنى نفسه؛ فقد تحولت من مؤشرات جغرافية وسكانية وسياسية تقليدية إلى منظومة أكثر تعقيداً تتداخل فيها التكنولوجيا، والبنية التحتية، والقدرة على إدارة التهديدات غير المتماثلة.

١ **الموقع الجغرافي:** ما زال هذا العنصر فاعلاً ومحورياً في الحسابات الاستراتيجية؛ فالجغرافيا بطبيعتها ثابتة لا تتغير. ومع ذلك، فإن التكنولوجيا العسكرية الحديثة مثل الصواريخ الفرط صوتية والمسيّرات بعيدة المدى قد وسّعت النطاق الجغرافي للمضائق؛ فلم يعد التهديد محصوراً في الممر الضيق لمضيق هرمز أو باب المندب، بل بات يمتد لمئات الأميال بحراً وبراً، محوّلاً المناطق المحيطة بأكملها إلى ساحة معركة واحدة.

٢ **التشكيل الطبيعي (المظهر الفيزيائي):** تراجعت القيمة المطلقة لهذا العنصر بشكل ملحوظ؛ فالموانئ الطبيعية المحصنة التي تحدث عنها ماهان لم تعد آمنة في العصر الحالي، إذ يمكن استهدافها بدقة عالية عبر الصواريخ الباليستية والمسيّرات الانقضاضية. ورغم أن التشكيل الجغرافي الجبلي لإيران ما زال يمنحها ميزة كاشفة وحاكمة للمضيق، فإن تكنولوجيا الأقمار الصناعية وطائرات الاستطلاع ألغت ميزة الاختباء أو المفاجأة التكتيكية.

٣ **امتداد الأراضي (مساحة الساحل):** تغيرت الوظيفة الاستراتيجية لطول السواحل؛ فلم يعد الامتداد الساحلي الطويل يشكل نقطة ضعف عسكرية تتطلب حشوداً بشرية ضخمة لحمايتها وتأمينها من الاختراقات. بدلاً من ذلك، باتت شبكات المستشعرات الذكية، والرادارات المتطورة، وبطاريات الصواريخ الساحلية الموجهة قادرة على تغطية وحماية مئات الكيلومترات بأقل جهد بشري ممكن وبكفاءة أعلى.

٤ **حجم السكان:** تراجعت فاعلية الكثافة السكانية العددية الكلاسيكية بشكل كبير لصالح ما يمكن تسميته بـ«الكثافة التكنولوجية». القوة البحرية في القرن الحادي والعشرين لم تعد تعتمد على القدرة البشرية لتجنيد أعداد ضخمة من البحارة والمشاة، بل أصبحت ترتكز على الكفاءة النوعية والتقنية، مثل مهندسي البرمجيات، ومبرمجي الذكاء الاصطناعي، ومشغلي المسيّرات، وخبراء الحرب الإلكترونية والسيبرانية.

٥ **الطباع القومية:** تحول هذا المفهوم في العصر المعاصر من مجرد ميل تقليدي للشعوب نحو الملاحة والتجارة البحرية الكلاسيكية، إلى ما يُعرف بـ«العقيدة الاستراتيجية والسيبرانية للدولة». وبات المقياس الحقيقي هو مدى قدرة المجتمع ومؤسساته على تبني ثقافة الابتكار التقني، وتوطين صناعة التكنولوجيا العسكرية (مثل المسيّرات والأنظمة الذكية)، وتطوير قدرات حربية سيبرانية قادرة على اختراق أو شل المنظومات البحرية للخصوم.

٦ **طبيعة المؤسسات السياسية (توجه الحكومات):** ما زال هذا العنصر من أكثر عناصر ماهان حسماً، لكنه يعمل اليوم بأدوات مختلفة تماماً. فالإدارة الحكومية الفاعلة لا تكتفي ببناء بوارج تقليدية ضخمة، بل تستثمر في الحرب غير المتماثلة، وحماية كابلات البيانات البحرية، وتطوير القدرات السيبرانية، وبناء شبكات نفوذ إقليمية قادرة على التأثير في الممرات البحرية من دون الانزلاق دائماً إلى مواجهة عسكرية مباشرة.

«تحولت عناصر ماهان من مؤشرات جغرافية وسكانية تقليدية إلى منظومة تتداخل فيها التكنولوجيا والبنية التحتية والقدرة على إدارة التهديدات غير المتماثلة»

سادساً: إعادة القراءة الاستراتيجية لمفهوم «السيادة على البحر» في المضيق

في افتراضات ماهان، تتحقق «السيادة على البحر» عبر قدرة القوة البحرية على حسم المواجهة مع الخصم وتأمين خطوط الملاحة. غير أن واقع مضيق هرمز يفرض إعادة صياغة لهذا المفهوم؛ فالمسألة لم تعد مقتصرة على امتلاك أسطول أكبر أو خوض معركة بحرية فاصلة، بل أصبحت مرتبطة بالقدرة على الردع، ومنع التعطيل، وحماية التدفقات الحيوية في مجال جغرافي ضيق ومكشوف لتهديدات متعددة. ومن هذا المنظور، تصبح السيطرة على العقد البحرية ونقاط الاختناق شكلاً جديداً من أشكال النفوذ الاستراتيجي في الجغرافيا البحرية المعاصرة (Domini, 2026).

1. صعود القوة البحرية غير المتماثلة وحرب المدن البحرية

لم يعد شرطاً امتلاك مدمرات وحاملات طائرات لفرض السيطرة في مضيق هرمز. استطاعت القوى الإقليمية كالجمهورية الإسلامية الإيرانية من تطوير استراتيجية «منع الوصول» باستخدام ترسانة رخيصة التكلفة مقارنة بالأساطيل الغربية، تشمل:

أ. زوارق هجومية سريعة ومفخخة.

ب. ألغام بحرية ذكية يسهل نشرها في الممرات الضيقة.

ج. صواريخ بر–بحر موجهة بدقة ومثبتة على طول الساحل الجبلي الإيراني.

هذه القدرات تعني أن «السيادة على البحر» الكلاسيكية لماهان تصبح مجزأة ومهددة في المضائق الضيقة، حيث يمكن لقوة أصغر عسكرياً أن تشل حركة أسطول ضخم.

2. التدويل الاستراتيجي لحماية المضيق

تجاوز أمن مضيق هرمز الإطار الإقليمي ليصبح مسؤولية دولية جماعية، وهو ما يتماشى جزئياً مع فكرة ماهان حول التحالفات البحرية لحفظ السلام التجاري. تبلور ذلك في تحالفات دولية مثل «المؤسسة الدولية لأمن الملاحة البحرية» (IMSC) والبعثات الأوروبية لحماية السفن. القوة البحرية

هنا لا تسعى لتدمير الخصم (كما أراد ماهان)، بل لردعه وضمان «المرور البريء» المستمر للسفن وتأمين سلاسل التوريد.

3. استراتيجيات الالتفاف وجغرافية البدائل

وفقاً لمنطق ماهان، فإن خسارة الممر المائي تعني خنق الدولة اقتصادياً. لكن الواقع الاستراتيجي المعاصر دفع دول المنطقة إلى ابتكار استراتيجيات جيوسياسية للالتفاف على مضيق هرمز مما يقلل وزن التهديد في التفاعلات القائمة كالحالة مع المشاريع الاستراتيجية الكبرى مثل:

أ. خط أنابيب حبشان–الفجيرة في دولة الإمارات، والذي ينقل النفط مباشرة إلى بحر عمان خارج المضيق.

ب. خط الأنابيب شرق–غرب في المملكة العربية السعودية إلى موانئ البحر الأحمر.

ج. تطوير موانئ سلطنة عمان (الدقم وصحار) لتكون محطات استقبال خارج نقطة الاختناق.

هذه البدائل تعيد رسم خريطة التدفقات البحرية وتخفف — دون أن تلغي — من حدة الاعتبارات الجيوسياسية المطلقة التي فرضتها الجغرافيا الطبيعية للمضيق.

الخاتمة

إن إعادة قراءة نظرية ألفرد ماهان البحرية في ضوء الواقع الاستراتيجي لمضيق هرمز تكشف أن الجغرافيا ما تزال عاملاً ثابتاً في الدراسات الاستراتيجية، لكنها لم تعد وحدها كافية لتفسير موازين القوة. فالقوة البحرية المعاصرة تتشكل من تفاعل الموقع، والتكنولوجيا، والبنية التحتية، والقدرة على إدارة المخاطر غير المتماثلة، لا من التفوق العددي في الأساطيل وحده.

لم يعد امتلاك البوارج الضخمة كافياً للسيطرة على مضيق هرمز، إذ فرضت التكنولوجيا العسكرية الحديثة واستراتيجيات الحرب غير المتماثلة واقعاً جديداً يتيح للقوى الإقليمية ممارسة نفوذ واسع بأدوات أقل تكلفة. ومع ذلك، تبقى أطروحة ماهان الجوهرية قائمة بصيغة محدثة: من يستطيع

حماية الممرات البحرية الحيوية أو تهديدها يمتلك قدرة مؤثرة في القرار السياسي والاقتصادي العالمي. وسيبقى مضيق هرمز، بموقعه الفريد وتعقيداته الجيوسياسية، مختبراً مركزياً لاختبار النظريات الاستراتيجية الكبرى ومؤشراً حساساً على استقرار الاقتصاد العالمي.

«من يستطيع حماية الممرات البحرية الحيوية أو تهديدها يمتلك قدرة مؤثرة في القرار السياسي والاقتصادي العالمي»

المراجع

1. Mahan, A. T. (1890). *The Influence of Sea Power Upon History, 1660–1783*. Boston: Little, Brown and Company, p. 25.

2. Sadat, A. S. (2026). Examining the Role of the Strategic Strait of Hormuz in Regional Geopolitical Dominance in the Persian Gulf. *Baharestan Scientific Research Quarterly Journal*, 4(1), 75–98. https://journals.jami.edu.af/index.php/bsrqj/article/view/314

3. Domini, L. (2026, July 2). The Hormuz Strait Crisis Confirms Nodal Control Will Dominate Maritime Geopolitics. *Center for International Maritime Security (CIMSEC)*. https://cimsec.org/the-hormuz-strait-crisis-confirms-nodal-control-will-dominate-maritime-geopolitics/

مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث — بغداد
سلسلة إصدارات شبكة إنكي للبحث العلمي
ENKI FOUNDATION FOR STUDIES AND RESEARCH